أثرُ استفتاء كوردستان، في تفعيل دور القوى الإقليمية لحلِّ مشكلاتها

د. مصطفى جابر العلوانيّ
جامعة الأنبار/كلية القانون والعلوم السياسية

المستخلص

يتناول البحثُ إجراءَ"استفتاء إقليم كوردستان على استقلاله"،الذي أثار أزمةً على المستويات: "المحلية الكوردستانية"،"والوطنية العراقية"،"والإقليمية"، وحتَّى"الدوليَّة"؛ حيث أكَّدَتْ الازمة على :"قدرة الأحزاب الكوردستانية" باحتواء الأزمة، والحدِّ من تفرُّد "الحزب الحاكم" "البارتي" في قراراته المصيرية، وتعامل "الحكومة المركزية ببغداد"؛ بقدرةٍ مقدَّرةٍ بالتفاوض الدبلوماسي، وإدارة ملف الأزمةِ سياسياً.

ويؤكد البحثُ إمكانيَّةَ تنسيق المواقفِ، بين "القوى الإقليمية"الأبرز في الأزمة وهي: العراق، تركيا، وإيران، بوصفه أنموذجاً لحلِّ "مشكلات المنطقة العالقة"، وأزماتها بنفسها سياسياً؛ وهو أمرٌ يأتي على حساب "الدور الدوليِّ"؛ بعيداً عن تشابك المصالح الدوليةِ، التي تزيد الأزماتِ تعقيداً.

وتمَّ تجاوز الأزمة؛ بتظافر جهود القوى:"المحليةِ بكوردستان"، "والوطنية بالعراق"، "والإقليمية بدول المنطقة"، "والدولية" بالدول المعنية بقضايا الشرق الأوسط؛ بما يحقِّقُ استقراره.

الكلمات المفتاحيَّة: إقليم كوردستان، استفتاء الاستقلال، الأزمات الإقليميّة، "القوى الإقليميَّة، القوى الدوليَّة.

The Impact of Kurdistan's Referendum, in Activating the Role of the Regional Powers in Solving Their Problems

Dr. Mustafa Jaber Al-Alwani
University of Anbar - College of Law and Political Science
Mustafa.alwani@uoanbar.edu.iq

Abstract

This research paper deals with conducting Kurdistan Region's referendum on independence, which triggered a crisis at the local levels in Kurdish and Iraqi, the regional, and even the international levels. The crisis confirmed the ability of the Kurdistani parties to contain the crisis and to limit the individuality of the governing party " Kurdistan

Democratic Party PDK " in its crucial decisions. The crisis also reveals the rational way of the central government in Baghdad, with an ability to manage the diplomatic and political negotiations.

The research confirms the possibility of coordinating the attitudes, among the most prominent regional powers in the crisis which are: Iraq, Turkey, and Iran, as a model to solve the outstanding problems of the region, and its crises politically. This, of course, comes at the expense of the international role; away from the matrix of the international interests, which increase the complexity of the crises.

The crisis was overcome by intensifying the efforts of the local powers in Kurdistan, and Iraq, the regional ones represented by the neighboring countries, and the international ones represented by the countries concerned with Middle East issues in a way that leads to stability.

Key words: Kurdistan Region , Independence Referendum , Regional Crises , Regional Powers , International Powers.

المقدّمة:

ثمَّةَ أمورٌ مسلَّمٌ لصواب مقولاتِهَا؛ أنَّ لكلِّ قضيَّةٍ، أو ظاهرةٍ امتداداتُهَا، الموصولةُ بأسبابِهَا وبواعِثِهَا، المباشرةِ وغير المباشرةِ؛ إلاَّ أنَ من مسلَّماتِ الأمور–في إطار الدراسات، المعنيَّةِ "بالعلاقات الدوليَّة"– القولَ: بتداخُلِ جذور المشكلاتِ، وذوبان الحواجِزِ، وطمس الحدودِ–من ناحيةِ الاختصاصِ، والمعالجةِ–بين "ما هو دوليّ" في طبيعتِهِ، "وما هو محلّيٌّ داخليٌّ"، تختصُّ به "الدراسات الدستورية" وتعالجُهُ؛ فصارَ–الأخيرُ–"شأناً دولياً"؛ ولا سيَّما في"مرحلةِ العولمة"، "والنظامِ العالميّ الجديد"، وما أعقبهَا.

ومن هنا، يتعيَّنُ علينا–في هذا البحث–العنايةُ بالمستويات: المحلّيَّةِ، والداخليَّةِ، والإقليميَّةِ، والدوليَّةِ جملةً واحدةً؛ فالقضيَّةُ المدروسَةُ، تمتدُّ "ديناميكيَّةُ فاعليَّتِها "ليتداخل فيها–تأثيرُ وتأثُّرُ–تلكُمُ المستوياتِ كُلِّهَا؛ إلاَّ انَّ ثمَّةَ تنافساً بين "الفاعلية الإقليمية"، "والفاعلية الدولية"، في حلِّ قضايا كثيرةٍ؛ فينحسر تأثيرُ أحدِهِمَا، أمامَ تعاظُمِ تأثير الآخر؛ في إطار علاقةٍ، لا يكونُ من المجازفةِ وصفها بأنَّها عكسيَّةٌ–في الأغلب–إلاَّ ما يأتي منها، في إطار فاعليةِ "الأطراف الإقليمية، وحتَّى المحلية، عن الدولية بالوكالة؛ فلا تكون العلاقة تنافسيَّةً، بل تأتي توافقيةً، في إطار مراعاة المصالح المشتركة، وقد تأتي بالتبعيَّةِ أحياناً.

وبعدُ؛ فقدْ شهدتْ المنطقةُ، دخولَ فاعلٍ طارئٍ، مؤثّرٍ فيها، تمثَّل في "التنظيمات الإرهابية"، وما تُضْمِرُهُ من كونها مدفوعةً، "بإراداتٍ دوليةٍ"، ومعها "قوًى إقليميةٌ"، تسعى لتغيير" خارطة المنطقة"، وإعادة "رسم حدودها"، بما يضمن "مصالح القوى الكبرى"، وبعضَ حلفائها؛ وعقب "إعلان الحرب على الإرهابِ"، عُدَّ دليلُ وجود القوى–وبروزُ الفواعلِ، بمشاركة المكونات، مرتبطاً باشتراكها، في "الحرب ضدَّ الإرهاب"، وفي إظهار قوَّتها القتاليّة، التي تفضي لإعادة "رسم حدود المنطقة"– ليكونَ أمراً مقيَّداً بدخولها تحالفاتٍ، توفِّرُ لها غطاءَ شرعيةِ الإبقاءِ على حدودها، والمحافظة على وحدتها، وربما تحقَّقَ–لبعضِهَا– تمدُّدَها، على حساب جغرافيَّةِ القوى الأخرى؛ في ظلِّ "إعادة رسم حدود المنطقة"، المرجَّحِ إجراؤه.

إشكاليةُ البحث:

تتمثَّلُ إشكاليَّةُ البحث، في: معرفة طبيعة المشكلات، التي تشهدها الدول على مستوى الإقليم–نريد به المنطقة–التي شهدتْ إرباكاً، هدَّدَ استقرار المنطقة–بإعلان "زعامة إقليم كوردستان العراق، إجراء الاستفتاء"ثمَّ إجراؤه–ووصف الآليَّات، وتحديد الأطراف، الكفيلةِ بحلِّ تلك الإشكاليَّات، خلال دراسة "الاستفتاء" مثالاً لها.

فرضيَّةُ البحث:

تتشعَّبُ فرضيَّةُ البحث الرئيسة، المتَّصلةِ بإشكالية البحث في الآتي:

أوَّلاً: أنَّ قضيَّةً، مثلَ "استقلال إقليم كوردستان العراق"، لها آثارها الواضحةُ في البعد: الإقليمي، والدوليّ كذلك، بتجاوزِ–تأريخها، وسيرورتها، وآثارها–البعد المحلّي"في إقليم كوردستان"، والداخلي"على مستوى العراق"؛ بغضّ النظر عن شرعيَّتِهِ، ودستوريته.

ثانياً: أنَّ لقضايا دوليةٍ، من مثلِ "التحالف الدولي لقتال "داعش"، أثراً في "إعلان الاسفتاء وإجرائه".

ثالثاً: وجود إمكانيَّةِ حلِّ، لكثيرٍ من "مشكلات المنطقة" وقضاياها، من خلال التواصل الفاعل، بين "قوى المنطقة"، المعنية بتلكم المشكلات.

رابعاً: أنَّ دخولَ فواعل من خارج المنطقة، يتسبَّب–بنسبٍ متفاوتة–في تعقيد المشكلة، وتحميلها ما يلبّي مصالح هذه الدول، على حساب "مصالح دول المنطقة، وفواعلها المعنية بالمشكلة؛ بغضّ النظر عن تقييم مواقف الدول خارج المنطقة، ومدى تأييدها لمواقف الدول المعنية"باستفتاء استقلال كوردستان".

أهداف البحث:

يمكن تلمُّس أهداف البحث، المرجوَّ تحقُّقُها، في النقاط الآتية:

أوَّلاً: الوقوف على تحديد الأبعاد، التي تجعل من "استقلال إقليم كوردستان، والاستفتاء عليه" أزمةً، لها أبعادها الدولية وآثارها.

ثانياً: متابعة أبرز ما شهدته القضيةُ، من إجراءات، وتنسيق مواقف على مستوى دول المنطقة، المعنية بتلك القضية، ومعرفة إمكانية "اعتبارها أنموذجاً" لحلِّ كثير من مشكلات المنطقة.

ثالثاً: وصفُ ما يمكن أن يسهم في "أن يعمَّ السلام المنطقة"، بتكثيف جهود التواصل والتفاوض، بشأن مشكلاتٍ تعاني وطأتها المنطقة، أو حتَّى ما يمكن أن يطرأ منها.

أهمِّيَّةُ البحث:

يأخذ–هذا البحث–أهميَّته، من خلال نقطتين اثنتين:

الأولى: أنَّه يلفتُ النظرَ، إلى قضيَّةٍ تحتاجُ إلى حلٍّ جذريٍّ، بعيداً عن إمكانيَّةِ تجدُّدِها، في أوقاتٍ قدْ لا تتوافر لدى الأطراف المعنية بها، إمكانيات الحلِّ، وقدرات إجرائه، لأسبابٍ، لا تبتعدُ عن تقلُّبات طبيعة العلاقات بينها، بسبب ما تشهده المنطقة من قضايا متشابكة في طبيعتها.

الثانية: جعل ما شهدته "قضية الاستفتاء" من تنسيقٍ غير مسبوق، بين الأطراف المعنية بها، مثلاً يُحتَذى لحلِّ القضايا الإقليمية، بعيداً عن جعل الأطراف الخارجية الدولية طرفاً رئيساً في حلِّها؛ بما يخفِّفُ تقاطع الرؤى، وتضارب المصالح المضرَّة بالمنطقة كلِ أطرافها.

مناهج البحث الرئيسة:

يستعين البحثُ بمناهج عديدة، أبرزها: "الاستقرائي" للقضايا، التي تجعل القضيَّةَ أزمةً، "والاستنباطي" لما يمكن أن يخدم غايات البحث، والقضايا المعنية بالتناول ضمن محاوره؛ وكذلك استعينَ "بالمنهج التحليلي"، لتحليل النصوص المعنية بالقضية دستورية أو سواها، وتحليل ما أدلى به المعنيون وصناع القرار، من تصريحات بهذا الشأن، وكذلك "التأريخيّ"،وسواها، كلٌّ في موضعه.

تقسيم البحث:

ولأجل تحقيق تلكم الأهداف، صِيرَ إلى تقسم البحث، إلى المحاور الآتية:

المبحث الأول:"تناول" تطلُّع الكورد" لبناء "إقليم كوردستان العراق"، وآثار البعد الخارجي فيه: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تطلُّعات الكورد التأريخية لإنشاء كيانٍ خاصٍ بهم.

المطلب الثاني: تحقق ملامح الإقليم الخاص بالكورد.

المبحث الثاني: تحالفات المنطقة، المؤثرة على تطلُّع "إقليم كوردستان للاستقلال": وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التوافق التركي الإيراني مع موقف العراق، إزاء الاستفتاء، ومخاطره المستقبلية.

المطلب الثاني: التحالفات الهادفة لاحتواء استفتاء استقلال إقليم كوردستان العراق.

المبحث الثالث: التحالفات والتفاهمات الرافضة لاستقلال الإقليم، ولاستفتائه: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التوافق التركي الإيراني مع موقف العراق، إزاء الاستفتاء، ومخاطره المستقبلية.

المطلب الثاني: التحالفات التي أسهمتْ في الحفاظ على التوازن والتهدئة إزاءَ الاستفتاء.

المبحث الأول: "تطلُّع الكورد" لبناء "إقليم كوردستان العراق"، وآثار البعد الخارجي فيه:

يمكنُ متابعةُ تطلُّعات الكورد، ومحاولاتِهم لإنشاء كيانٍ، يشكِّلُ لهم دولةً، تجمعهم على أساس تغليب عرقهم فيها؛ بما يخرجهم ممَّا يُعَدُّ، محضَ تبعيَّةٍ لأعراقٍ أخرى، مع أنَّها قريبةٌ حتَّى في ثقافاتها، التي يغلب عليها انتماؤها للشرق، ولا سيما في إطار الجامع الإسلاميّ، الذي لم يفرّق بين عرقٍ وآخر؛ وقد كان العربُ في ظلِّ الخلافةِ أقليَّةً؛ لم يتميَّز إنجازُها الحضاريُّ، عن سواها من الأعراق الأخرى، حتَّى في خدمةِ علوم اللغة العربية وآدبها.

وعقبَ غياب هذا الجامع الإسلاميّ، وتسجيل ممارسات لا تليق به؛ تكرَّرتْ محاولات الكورد، لتشكيل كيانٍ يخصُّهم؛ ويمكن متابعة ذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تطلُّعات الكورد التأريخية لإنشاء كيانٍ خاصٍ بهم:

من المفيد يالأشارةُ إلى وصل بدايات"القضيَّةِ الكورديَّةِ"، بتأريخ "الإجهازِ على معاقل الدولةِ العثمانيَّةِ، من دولٍ كبرى حينَهَا، متمثِّلةٍ "بالحلفاء في الحرب العالمية الأولى"، التي سعتْ جاهدةً، لتقسيمها وتقاسُمِ تَرِكَتِهَا؛ في إطار"معاهدة سيفر"١٩٢٠؛ التي منحتْ جُلَّ القوميات–التي تتكونُ منها "رعايا الدولة العثمانية"–استقلالاً؛ إلاَّ مكوّناتٍ كورديَّةٍ؛ علَّقتها المعاهدة بمطالبة الكورد باستقلالهم عن تركيا؛ ثمَّ إرجاء الأمر–حال تحقق المطالبة–بضرورة بإلزام تركيا بذلك، وترتيب إجراءاته وتفاهماتهما بشأن المناطق، التي ستؤول للكورد، إلى معاهدة بين الحلفاء وتركيا؛ التي رفضت ذلك؛ فبقيت المكونات الكورديةُ، تتواجد في إطار مناطق، لأكثر من دولةٍ، وأبرزِها–حالياً–في: تركيا، وإيران، فالعراق، ثمَّ سوريَّا.[١]

وأعقب ذلكَ، رسمُ الحدودِ، عقب الردِّ العسكريِّ، لقواتٍ من بقايا الجيش العثماني، وما يُحسَبُ "لمصطفى أتاتورك"، بوصفه زعيم "الحركة القومية التركية"؛ فرضت كثيراً من المخططات:البريطانية، الفرنسية؛ وتوّجَت جهودهم "بالاعتراف بميلاد دولة ركيا"،[٢] عقب إخراج قوات الحلفاء من أراضيها؛ وما أسفرت عنه–عقبها– "معاهدة لوزان الثانية"، عقبَ "معاهدة أوتشي"؛[٣] وثمَّةَ محدِّدات برَّرتْ عمليَّاً، "عزم إقليم كوردستان" إجراء استفتائه؛ من بينها، التخوُّف من انقضاء الأمد، المضروب "لمعاهدة لوزان"؛ وما يُتوَقَّعُ–بعدها–من استعادة تركيا، "هيمنتها الإمبراطورية"، بمطالبتها بحقوقها القانونية، ما قبل "نهاية الحرب العالمية الأولى"،[٤] التي تجعل دولاً عديدةً مهدَّدةً في وجودها، وفي أراضيها، ومنها "إقليم كوردستان"؛ وهو من بين أسباب، دفعَتْ "قيادة إقليم كوردستان"، إلى "إجراء الاستفتاء"، فالاستقلال، بوصفه أمراً يأتي موافقاً لغايات الدول الكبرى، التي لا تريد لتركيا تمدُّداً، ولا لإمبراطوريتها صحوةً، ولهذا اختير موعد الاستفتاء، بعد عام من اضطراب الأوضاع في تركيا، عقب محاولة انقلاب ٢٠١٦ في تركيا.[٥]

وبهذا يمكنُ القولُ؛ أنَّ جذورَ القضيَّةِ الكورديَّةِ، تمتدُّ إلى ما قبل اتفاقية "سايكس/بيكو"، التي أُبرِمَتْ بين: بريطانيا، وفرنسا سنةَ ١٩١٦م، التي تبنَّتْ تقسيم الأراضي العثمانية، وفقاً لعواملَ جغرافية، وسكانية، لا تتغافلُ عن الأعراق، والقوميات التي مُنِحَ جُلُّها، دولاً يشكِّلون غالبيةً فيها؛ إلاَّ الكورد الذين توزَّعوا بين تلكم الدول الأربعة.[٦]

قضيَّةُ الكورد، مُنذْ بداياتها الأولى، تجاوزتْ كونَهَا قضيَّةَ، "حقِّ شعبيٍّ"، أو "تقرير مصير"؛ فهي من القضايا المتجذِّرة، المؤثِّرة في إمكانيةِ "إعادةِ نَسْقِ" "التكوين الاجتماعيَّ" الناجم، عن تفكُّكِ الدولة العثمانيةِ، وتحوُّلها إلى أقاليمَ، شكَّلتْ دولاً متناثرةً.

ومن الجدير بالذكر؛ أنَّ قضيَّةَ "إقليم كوردستان"، تختلف عن أنواع الأقاليم، التي رُصِدَتْ في دراسة "العلاقات السياسية الدولية"؛ التي جعلت الأقاليم–وما تضمُّه من أقليَّاتٍ– تأتي ضمن نوعين: أقليَّةً قوميَّةً، يكونُ وجودها مُركَّزاً على حدود الدولِ؛ وأخرى تشترك في انتمائها العرقيّ، مع دولةٍ مجاورةٍ،(٧) فكوردستانُ منطقةٌ جغرافيَّةٌ، تمتدُّ لتشمل أراضيَ من: تركيا، وإيران، والعراق، وسوريا؛ يسكنُها الكورد بوصفهم أغلبيةٌ تنتشر فيه؛ وهو ما يعطي "للقضيَّةِ الكورديَّةِ"، خصوصيَّةً، تستحقُّ المعالجةَ، والحلَّ بشكلٍ عادلٍ نهائيٍّ، ينهي الأزمة، ويفتح آفاق التعاون؛ وتجاوزت "القضيةُ الكورديةُ"، حتَّى "حقَّ تقرير لمصير"،(٨) لا سيما ما أعقبَ منه الحرب العالمية الثانية، والذي يركِّزُ على شعوب الدول الخاضعة للاستعمار؛ لتُلامِسَ حقوقَ الإنسانِ، وحريَّاته، وخصوصيّاته الثقافية، وأهليَّتِهِ في حُكْمِ نفسه؛ مع ما أثارتْه القضيةُ من أزماتٍ، تجاوزت أطرافُها، الحدودَ المقبولة.

وعقبَ "نشأةِ إقليم كوردستان رسمياً"، لمْ تَعُدْ كثيرٌ من الدراسات، ومنها دراساتٌ أكاديميّةٌ مقدَّرةٌ،(٩) لمْ تعدْ تجعل الكورد في إطار "الأقليات العراقيةِ"، والأمر لا يعدو عن كونِ الكورد، مكوِّناً مهمَّاً، له دورهُ في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصاديةِ، بل صارَ ممَّن يتحمَّلُ–في إطار الإقليم–مهامَّ صيانة حقوق الأقليات، بمختلف أنواعها؛ ولا سيَّما عقب إقرارِ مبدأ "تساوي العراقيين، وعدم التمييز بينهم، بناءً على سمات الاختلاف، وإقرار حقوقهم في المشاركة السياسية.(١٠)

"والقضيَّةُ" تحمَّلَتْ، أكثرَ ممَّا تَحْتَمِلَهُ، بتأثيرِ سياساتِ الدول، التي يشكِّلُ الكورد جزءاً مهماً، وأقليةً لها ما لها، وعليها–مقابل ذلك–ما عليها؛ وقدْ عانَتْ من سياساتٍ، حاولَتْ أن تجعل من مكوِّناتِها المتعدِّدةِ، "قوميَّةً وطنيَّةً"إذا صحَّ الوصفُ؛ والمرادُ "بالقومية" هنا؛ ما أوردهُ المعنيونَ–في الحقل الخاص، "بالعلاقات السياسية الدولية"، بوصف القوميةَ، تشكِّلُ "قوَّةً ديناميكيةً"، تحقِّقُ للدول، صيانةَ وجودِها، من جهةٍ، وتدعمُ هذا الوجود، في ما وجهتها غيرها من الدول الأخرى.(١١)

فتلكم الدول، تأتي متأسيةً بالدول الأوربية، التي تاسستْ على أساس قوميٍّ – وطنيٍّ، يتجاوز الانتماء الديني، في إطار براءتِهِ من المؤسسة الكنسيَّةِ، وسياساتِها المسؤولةِ عن مآسي الشعوب الأوربية، قبيل تدشين "عصر الدولة القومية"؛ فكانت "القوميةُ"على الصعيد الدوليِّ–أبرزَ "مصادر الصراع الدوليِّ"، من جهةٍ، وشكَّلت "القوميةُ"، عاملاً من عوامل "نشوء دولٍ جديدةٍ"، في "المجتمع الدولي"، أدَّى لنشوب صراعات.(١٢)

وعليه؛ حاولَت كلٌّ من: تركيا، وإيران، والعراق، وسوريا، أن تفرضَ على الكورد، الانتماء القسريّ، بحكم تواجدهم في جغرافيةِ كلِّ دولةٍ من تلكم الدول؛ وحاولت تذويب خصوصياتِهم، في بوتقةِ الصبغةِ والهوية: التركية، والإيرانية، والعراقية، والسوريةِ؛ وإتباعهم في أمورٍ كثيرةٍ، لثقافة الغالبية من الشعب؛ وهو أمرٌ أساءَ إلى خصوصياتِ الهوية والانتماء الثقافي للكورد، ولا سيَّما عقب تجاهلِ ضغوط هذه المعاناة؛(١٣) الأمرُ الذي زادَها تعقيدَاً؛ فتحوَّلَتْ من المطالبة بوسائِلَ سياسيةٍ سلميَّةٍ، ما لبثتْ أن تحوَّلتْ إلى صراعٍ مسلَّحٍ–نتيجةَ "التخندُقِ القوميِّ"، الذي يَتذرَّعُ أحد أطرافِهِ "بالخصوصيَّةِ القوميةِ"،"وبالاستحقاق الإنسانيِّ"؛ ويتذرَّعُ آخرونَ"بالوحدةِ الوطنيَّةِ""وبالاستحقاق التأريخيِّ".

ومن أبرز محاولات الكورد، لإقامةِ دولتهم، التي باتَتْ أملاً يراودُهم، وتطلُّعاً يُرْتَقَبُ تحقُّقُه؛ في حال توافرتْ العوامل الموضوعيَّةُ، اللازمةُ لذلك؛ بعدَ أنْ شهدَ تأريخُ الكورد، محاولاتٍ كثيرةً، بصورةِ إعلانٍ للتمرُّد، بوصفه من مظاهر إشعار الآخرين، في دولهم وفي خارجها، على المستوى الدوليِّ، بمعاناتِهم أو–على الأقلِّ–تأكيد رغباتِهم في استقلالهم، عن دولهم، ولا سيَّما أنَّ الكوردَ يتركَّزون في مناطقَ، منفتحةٍ على الأراضي، التي يسكنها نظراؤهم في الدول الأخرى، أعني في مناطق الحدود، التي تجمع كُلَّاً من: "تركيا، وإيران، والعراق، وسوريَّا"؛ وهو أمرٌ يدعمُ–موضوعياً–مطالباتهم بإنشاء كيانٍ لهم، ويبرِّرُهُ: انتماءاتهم الدينية، والمذهبية، وتعدُّدُ لغاتهم، التي تتركَّزُ في ثلاثٍ؛ هي: الهورامية، والبادنانية، والسورانية؛ زيادةً على الأيديولوجية، والسياسية.

وقد تمثَّلَ ما يوصفُ بكونِهِ أقوى المحاولات، في العصر الحديث، ما أعقبَ تأسيس"الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيرانيِّ" في "مهآباد"، وأُعلِنَ عن تأسيسه، بتأريخ ١٩٤٥/٨/١٥؛ ومع انَّه يضمُّ قياداتٍ دينيَّةً، إلاَّ أنَّه لم يَستغنِ عن الدعم الخارجيِّ، الذي شاعَ من الدول، لا سيَّما التي تنامى دورها، عقب الحرب العالمية الثانيةِ، بوصفها منتصرةً؛ وتبحثُ

عن مواطئ قدمٍ، في "العالم الثالث"؛ ولا سيَّما في الدول النفطيَّةِ؛ فكانَ للحزب الفتيّ، أن يتواصلَ مع الاتحاد السوفيتيّ، الذي يعنى بدعم الثوار، ويعنيه زعزعةُ استقرار الدول–كإيران– التي لها علاقات مقدَّرة بالغرب، والولايات المتحدة الأمريكية؛ بوصفهم منافسين للاتحاد السوفيتيّ؛ الذي دعمَ "القاضي محمد"، "زعيم الحزب لبديمقراطيّ الكوردستنيّ"، فكانَ إعلانُهُ عن نشأةِ، "جمهورية كوردستان في مهآباد"، بتأريخ ١٩٤٦/١٢/٢٣؛ التي لم تَعِش سوى ثلاثة أشهرٍ، عانَتْ خلالَها من القمعِ والتنكيلِ، والفتك بقياداتها–في١٩٤٧/٣/٣١–إلاَّ مَنْ كان منهم، قدْ غادرها إلى الجبال المجاورة.(١٤)

المطلب الثاني: تحقق ملامح الإقليم الخاص بالكورد:

تطوَّرت حركة التمرُّد الكوردية، وتحديداً في العراق؛ الذي حاول احتواء الكورد، في شمال العراق، بتشريع "قانون الحكم الذاتي"، للعام ١٩٧٠، عقب المصادقة على بيان ١١ آذار، بين "القيادة العراقية"،(١٥) "والملا مصطفى البارزاني"، بوصفه زعيماً "للحزب الديمقراطيّ الكوردستانيّ" ؛ الذي عُدَّ من أقوى مكاسبِ الكورد، "والحركات الكوردية السياسية"، في تأريخ تمرُّدهم، ومحاولاتهم خدمةَ قضيَّتهم، لما احتواه القانونُ من إقرار بوجودهم، وبحقوقهم القومية، وباستحقاقاتهم الثقافية؛(١٦) إلاَّ أنَّ القضيَّةَ الكورديَّةَ، قد خسرتْ الكثير، ممّا كان متاحاً تحقيقُه لقضيَّتِهم، بوصفها حقوقاً إنسانيَّةً، في إطار احترام انتمائهم القوميّ؛ لإخضاعها للمجال الدولي وتوازناتِه، والإقليمي وتقلُّباتِه، ما أفقدها الكثير من تلكم المكاسب، ودُفعَتْ لأجل ذلك الكثير من الدماء، وعلى حساب استقرار مناطقهم وبلدانهم؛ فقد باتَتْ القضيَّةُ موضعَ تجاذُبٍ، واستغلالٍ لتصفيةِ حسابات الدولِ، لاسيما الإقليميةَ المتجاورة منها.

وأقلّ من ذلك، ما قد شهدته إيران؛ في مناطق كوردستانَ من تمرُّد، أعلنتْهُ ضدَّ "نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، في العام ١٩٧٩؛ ما لبث أن أُعلنَ "الجهادُ" ضدَّه؛ فأُخمِدَتْ من لدنِ "الحرس الثوريّ"، في ربيع العام ١٩٨٠.(١٧)

عقبَ الاحتلال الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، ومشاركة الكورد، في إدارة العراق، توسَّعَتْ آفاق حلِّ "القضيَّةِ الكورديَّةِ" في العراق–وقدْ كانَ دعم الكورد من الوصايا، التي حثَّ عليها المعنيونَ بتحديد أولويات التخطيط الاستراتيجي، "للولايات المتحدة الأمريكية"، في "الشرق الأوسط"؛ فقد نصح "برنارد لويس" بالتأثير في واقع العراق، وتغيير توازنات القوى فيه، قبيل احتلاله؛ لكنَّه شدَّد على ضرورة تقديم قَدْرٍ أكبر من "المساعدات الأمريكية"، لصالح

الكورد، من أجل تحويلهم إلى قوَّةٍ موازيةٍ لبغداد؛ وقدْ تبرَّأَ من نصحه باحتلال العراق–وقد تمثَّلَ حلُّ الإشكالية المتَّصلة "بالقضية الكوردية"؛[١٨]وذلك متحقِّقٌ في مجالين:

المجال الأول: ما تضمَّنَهُ "دستورُ العراق" للعام ٢٠٠٥؛ ونَصُّهُ: " جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي . وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق"[١٩]، وقد ترتَّبَ عليه، وعلى ما سبقه، وما لحقهُ، من اتفاقات وتوافقات سياسيَّةٍ، حدَّدَتْ الكثير من: الحقوق والواجبات، والصلاحيات، المتَّصلة "بإقليم كوردستان"، بعدَ نشأَتِهِ، ليكونَ من أوَّلِ ما تجنيه"بتغيير النظام السياسيّ"، وما سبقه من لقاءات "قوى المعارضةِ العراقية"، قبيل "الاحتلال الأمريكي"؛ فقد كانت "القوى الكوردية"، سبَّاقةً بالسعي لإسقاط "نظام الحكم السابق"، وبتعجيل "احتلال العراق"، بحجَّةِ"تحريره نظامه المستبدِّ"، وفق قناعاتهم، وقناعات فصائل المعارضة؛ وقد أثمرَ عن ذلك "للكورد" حقَّين:

١.تمثَّل الأوَّلُ منهما في: إقرار "حقّ الكوردِ"، في أن يستقلّوا بأنفسهم، أو أن يقيموا إقليماً، يخصُّهم.

٢.وتمثَّل الثاني منهما في: اشتراكهم الفاعلِ، بإدارة "حكومة المركز ببغدادَ"، مع تفرُّدهم بإدارة إقليمهم.

المجال الثاني: ما أثمرته"علاقات الكورد"،"بالقوى العراقية"، "وبالقوى الإقليمية"، "والقوى الدولية"؛ بما يراعي المجال الأول؛ فالإقليمُ–إجمالاً–من ثمراتِ نسج العلاقات المتينةِ، "للقيادات الكورديةِ"، فترةَ ما قبل العام ١٩٩٠ ، وما وبعده، ولا سيَّما علاقاتهم "بالولايات المتحدة الأمريكية"، "والدول الأوربية"؛ وكلُّها تُبرِزُ بوضوحٍ أثرَ "البُعدِ الدوليّ"–في تراكم خطوات "نشأة إقليم كورديّ"، ويؤكِّدهُ إجراءان:

١.فقد عقد–في ١٩٩١/٤/8–اجتماعٌ "للاتحاد الأوروبي"، للمصادقة على خطة، "لإنشاء ملاذ آمنٍ"، تابعٍ "للأمم المتحدة" في العراق، مهمَّتُه حمايةُ الكورد، وقدْ قرَّرتْ "الولايات المتحدة"–عقبها بيومين–إنهاءَ جميع نشاطاتها العسكرية، في هذه المنطقة.[٢٠]

٢.وقد حُدِّدَتْ–في ١٩٩٢/٨/٢٦–"منطقة حظر طيران"، التي لا تَسمَحُ "للطائرات العراقية"، بدخولها، "شمالَ العراق"، وجنوبَه كذلك.[٢١]

وقدْ عُدَّتْ هذه، مكاسبَ لصالح "القضيَّةِ الكورديةِ"، والتي تحقَّقَتْ بجهودٍ مضنيةٍ، بذلتها "الحركات الكورديةُ"، بمختلف مسمَّياتها، وتباين اتّجاهاتها؛ تجمعهم–في ذلك–"وحدةُ القضيَّةِ" بكلِّ ما تعنيه.

المبحث الثاني: تحالفات المنطقة، المؤثرة على تطلُّع "إقليم كوردستان للاستقلال":

ويرادُ بها، أبرزُ التحالفات، التي مهَّدتْ لتنامي تطلُّعات"إقليم كوردستان" للاستقلال، ومن أبرز مؤشِّراته، الدعوة لإجراء ذلك الاستفتاء، من جهة؛ وما جاء من تحالفات مقابلةٍ، بوصفها ردودَ أفعال رافضةٍ، للاستقلال، وللدعوة لإجراء ما يخصُّهُ من استفتاء؛ وما أعقبها من عقوبات وحصار فُرِضَ على الإقليم؛ تسبَّب في الإضرار بتلكم التطلعات، وتنامي دور"دول المنطقة"وتأثيرها، في رسم مستقبلها، في ظلِّ تعاونٍ ملفتٍ، وتقاربٍ بين "القوى الأبرز"، والأطراف المعنيةِ، بقضايا المنطقةِ وبمشكلاتِها؛ وفي مقدِّمتها سيرورةُ"القضيَّة الكورديّة"، التي حازتْ اهتمام كلِّ الأطراف، لأثرها المباشر في دولهم وفي شكلها.

المطلب الأول: أثرُ"قتالِ داعش"، "وإعادةِ رسم خارطة المنطقةِ" في الاستفتاء:

لمشروعِ "الشرق الأوسط الكبير"–الذي يصيبُ نسيجَ "دولِ المنطقةِ"، الاجتماعيَّ لتلكم الدول، وحدودَها–ليُنعشَ "تطلُّعاتِ الكورد"، لإعلانِ "استقلال إقليمهم"–ليكونَ نواةَ "دولةٍ كورديَّةٍ"، آملين بما يُسَرَّبُ من معلوماتٍ، عن إمكانيَّةِ تخصيصِ دولةٍ، تخصُّهم في المنطقة، ضمن ترتيبات، "مشروع الشرق الأوسط الجديد"، والتطوُّرات التي أعقبتْهُ.[٢٢]

وممَّا يؤكِّدُ وجودَ نيَّةٍ–بلْ–ومخطَّطٍ مُعدٍّ، يخصُّ "واشنطن"، ومن يقف في خندقها؛ لمحاولة "إعادة رسم خارطة المنطقة"؛[٢٣] ما قاله "مستشار الأمن القوميّ الأمريكي"–المتوفى–"زبيغنيو برجنسكي"[٢٤]–في العام ١٩٨٠–بوصفه أحدَ أهمِ"منظِّري السياسة الخارجيةِ الأمريكيةِ"؛ مؤكِّداً على ضرورةِ أنْ تتمكَّنَ، "الولايات المتحدةُ"، من إعادةِ الترتيب، لحربٍ تعقُبُ الحرب "العراقيةَ/الإيرانية"١٩٨٠–١٩٨٨؛ يكونُ الخليجُ من ساحاتِها؛ تمكِّنُ "الولايات المتحدة"، من "تصويب" الأخطاء، التي تضمَّنتها"اتِّفاقيةُ:سايكس /بيكو"؛ ومُرادُهُ–ولا شكَّ–ما يمكن تحقيقُه بتعديلها، ويضمن "المصالح الأمريكية"، في إطار ما استجدَّ من تطوُّرات: ظروفاً، وأحداثاً، ومصالحَ، في المنطقة.[٢٥]

وبهذا التصريح، وبتكليف"البنتاجون"، "وزارة الدفاع الأمريكية"، وَضَعَ "برنارد لويس"، مشروعاً، يتضمَّنُ رَسمَ "خارطة تفكيك"، "المنطقةَ العربية"، والإسلامية كذلكَ، ومن بين

ما يشتملُهُ "مشروع إعادة التقسيم"، كلَّاً من: "العراق، وسوريا، ومصر، والسودان، ولبنان؛ ودولَ الخليج، "ودول شمال أفريقيا"، وكذلك باكستانَ، وإيرانَ، وتركيا، "وأفغانستان وباكستان"، إلى كانتونات، ودويلات: عرقية، ودينية، وطائفية؛[٢٦] ومن غير الممكن، تصوُّرُ انفصامِ ذلكَ، عمَّا يجري من أحداث، أبرزها:

١.نهايةِ "الحرب العراقية/الإيرانية"، في العام ١٩٨٨، "وغزو الكويت" ١٩٩٠؛ والدور "الأمريكي" في دفع الأطراف المعنية بهما، ليتحقَّقاَ–نعني بهما الحدثين– ليجدَ "التواجدُ الأمريكيُّ"، في المنطقةِ ما يسوِّغهُ؛ فالمنطقة من "المناطق المواتية"–وفق المعنيين "بالجيوبوليتيك"–لتنمية القوَّةِ، بوصفها "مناطق محورية"، وتعرفُ كذلك"بمناطق القوة"، ما يؤكِّدُ مكانتها المتقدمَةَ، في الحسابات، المتَّصلةِ "بالاستراتيجية الأمريكيَّةِ".[٢٧]

٢.انهيار "الاتحاد السوفيتي"، "والمعسكر الشرقي"، ونهاية "الحرب الباردة"، على المستوى الدولي؛[٢٨]والتحوُّل على صعيد السياسة الدوليةِ، عن ثنائية القطبين، ولا سيَّما مرحلتها الثالثة، التي تؤكِّدُ وجود مشاكلَ اقتصادية، واستراتيجية، أحالتْ دون استمرار "الاتحاد السوفيتي"، فضلاً عن تحالفاته "الشرقية التقليدية".

٣.وتفرُّد الأنموذج الغربيّ، ما بعد الحرب الباردة؛ وما أعقبها من بروز"الليبراليين الجدد"، وهم ذوو مقولةِ"نهاية التأريخ"؛[٢٩]وتدشين"عصر العولمة"؛ وبروز مقولاتها، من مثلِ: "صِدامِ الحضاراتِ"، التي تُعدُّ من دوافع التركيز، على"الشرق الأوسط"، والعنايةِ باستيفاءِ مصالحهم فيه؛[٣٠] تحتَ غطاءِ"النظام العالمي الجديد".[٣١]

٤."والتحوُّل في العلاقات الدولية": حقلاً، وآفاقاً؛ من تقديم "البُعْدِ العسكريّ"، إلى الاقتصاديّ، ثمَّ الحضاريّ، ومنه "العامل الثقافيُّ"، والعامل الدينيُّ كذلك؛ والتي عدَّها بعضُ المتخصِّصين، في "دراسة العلاقات الدولية"، بوصفها انتقالاتٍ، في إطار"مجالاتٍ لتحدِّياتٍ، تواجه المنطقة"؛[٣٢] والتي لمْ تقف عندَ حدودِ، مقولةِ"صِدام الحضاراتِ"، بل بلغتْ التحوُّلَ إلى"اعتبار الإسلام والمسلمين، مصدراً لتهديد مصالح العالم، وعلى وجه الخصوص، الغربيّ منه.[٣٣]

وللعلاقات بإسرائيل، والمبنيَّةِ على رعاية المصالِحِ، ولتعاونهم المشهودِ مع الولايات المتحدة الأمريكية، بما يحقِّقُ لإسرائيلَ موطئَ قَدَمٍ في كوردستانَ، خدمةً لمصالحِهَا،

وما تبديه– مقابل ذلك–من تقديم العون للإقليم، في مجال التسليح والتدريب، وفي التنمية البشريةِ، "والمساعدات الإنسانيةِ واللوجستيَّةِ"، في مجالات كثيرةٍ.

ولمْ يأتِ ما قدْ ذُكِرَ أعلاه من فراغ؛ بل يستَنِدُ إلى سعي "الولايات المتحدة الأمريكية"، إلى عمليةِ" تفكيك، وإعادة تركيب، للمطقةِ ولأنظمتها السياسية؛ قبل أن يتنامى سعيها، إلى إعادة تفكيك الحدود، وتركيبها مجدَّداً، في ظلِّ سعيها لفرض هيمنتها، في إطار "العالم الجديد"، "وعولمة أنموذجها الحضاريّ الثقافيَّ"، وفق تصوُّراتها الاستراتيجية؛ وسعيها إلى بناء "تحالفاتٍ جديدةٍ" في المنطقةِ، في إطار تحقيق غاياتها، التي اتَّخذَتْ طابعاً عالميَّاً؛ ولا سيَّما عقبَ، "الهجماتِ الإرهابيةِ"، في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، واستغلالها للتحوُّل من "القوى الناعمة"، في تحقيق غاياتها؛ إلى"القوة العسكرية".[٣٤]

ومن ناحيةٍ أخرى، "فالولاياتُ المتحدةُ"، تسعى إلى ربط اقتصادات المنطقة، باقتصادها هي، وباقتصاد "إسرائيل"، في إطار السعي، لتأسيس مكانة متقدِّمة لإسرائيل، تكون من خلالها، مركزاً تجارياً، لا يمكن الاستغناءُ عنه في المنطقة؛ في إطار عمليات: السلام، فالتطبيع، فالشراكات الاقتصادية، والانفتاح التجاريّ؛ وهذه كلُّها تُجهِزُ على "المشاريع السياسية"، المتصلة "بتحرير الأراضي المحتلة"، وعلى "مشاريع المقاومة"، والممانعة كذلك،[٣٥] وقد يصل الأمر إلى توجيه اتِّهام"دعم الإرهاب"، لمن يدعم المقاومَةَ؛[٣٦] وقدْ عَدَّ–"التقرير الأمريكي، الصادر عن "وزارة الخارجية" في العام ١٩٩٤، المتَّصل "بأنماط الإرهاب"–عدَّ الهجمات التي شنَّتها، مجموعات توصف بكونها إسلاميَّةً، بكونها إرهابيةً، لاستهدافها "تقويض عملية السلام"، وعَدَّ التقريرُ المعارضين، "للسلام بين العرب، من جهة، وإسرائيل من جهة أُخرى، أنَّهم "متطرفون"،[٣٧] بما يشكِّلُ–في حقيقته–انحيازاً واضحاً، ومصادرةً للرأي، والدفاع عن الحقوق المغتصبة، أمام عمليةِ سلامٍ، لا يُرتَجَى إثمَارُهَا؛ أمام التنصُّل الإسرائيليّ، حتَّى عن التزامه بمضامينها.

أمَّا موقفُ إسرائيل؛ فممَّا يفسِّرُ دعمَهَا إجراءَ استفتاءِ كوردستان، أمرٌ لا يَبعُدُ عن تدهور علاقة إسرائيل بتركيا، فذلك الدعمُ عاملُ ضغطٍ على تركيا–من جهةٍ–بزرع مشاعِلَ عثرةٍ أمامها، فتتحوَّل إسرائيلُ من"التذلل لتركيا، واستجداءِ إعادة شراكتها، لما كانت عليه"، إلى الضغط على تركيا، ومضايقتها بدعم "استقلال كوردستان العراق"، ومدِّ يدِ العون، للحصول على اعتراف حليفتها "الولايات المتحدة".[٣٨]

وممَّا ترتَّبَ على تحالفِ كوردستان، والعراق كذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية–في ظلِّ "التحالف الدولي، لقتال تنظيم "داعش"[٣٩]"– ما بدا من موقف "الولايات الأمريكية"، بعد أن صارَ وشيكاً اتفاقُ برلمان كوردستان، على إقرار تغيير "النظام السياسي"، من "رئاسيّ إلى برلماني"؛ وما سيترتَّبُ عليه، من تحديد صلاحيات الرئاسة، وإنهاء ولاية السيِّد "مسعود بارزاني"؛ لكن؛ في اليوم ٨/١٩/ ٢٠١٥، فوجئَ المعنيون والمراقبون، من "الموقف الأمريكي" ممثلاً بمندوبها إلى كوردستان، في محاولةٍ سَبَقَهَا تنسيقٌ، مع بعض "القوى الحزبية الكوردستانية"، لعرقلة "إقالة بارزاني"، لحاجة "الولايات المتحدة الأمريكية"، "والتحالف الدولي" للرئيس "بارزاني"، والإبقاء على زعامته للإقليمَ، لصالح ضمان "قتال داعش"؛ أظهرَ جليَّاً، "حقيقةَ اعتمادِ الإقليم" على "المواقف الداعمةِ للدول الكبرى"، ودعمها وحمايتها ومساعداتها، في بقائه، وقبول ما تراه في مستقبله؛[٤٠] أعطى "للحزب الديموقراطي الكوردستاني"، "وللرئيس بارزاني" إشارةً لرضا الأمريكان، واستُغِلَّتْ لإيجاد مخرجٍ، يُبقي على "رئاسة الإقليم"، فترةً قادمةً، بغضِّ النظر عن التعهُّدات، "والاتفاقات السياسية"، "والأعراف الدستورية"، وقدْ حدَّدت العام ٢٠١٧ موعداً لتحوُّل "نظام كوردستان" من رئاسي إلى برلماني، وتحديد صلاحيات رئيس الإقليم.

المطلب الثاني: التحالفات الهادفة لاحتواء استفتاء استقلال إقليم كوردستان العراق:

عَمِلَ "الحزب الديمقراطي الكوردستاني"، "البارتي"، لأجل المضيّ في إجراء الاستفتاء، لأهمية العام ٢٠١٧، بوصفه عامَ "نهاية الحرب ضدَّ "داعش"، وينتظر البارتي–إذن–"مكافأةَ التحالف الدوليّ"، "والولايات المتحدة الأمريكية" زعيمته، مقابلَ مشاركة الإقليم وزعامته، في قتالِ الإرهاب؛ لهذا عقدَ "البارتي" نيَّةَ "إجراء الاستفتاء"، تحديداً خلالَ العام ٢٠١٧، ليؤكِّدَ أنَّ الاستفتاءَ، يُسهِّلُ "التمسُّكَ برئاسة الإقليمِ"، وتجاوُزَ الحدِّ من صلاحيَّاتِها؛ فضلاً عن السير في إجراءات الاستقلال قُدُماً.

ولتميُّزِ علاقات"إقليم كوردستانَ"بإسرائيل–بوصفها حليفاً وداعماً له–إذْ دفعت إسرائيل تُجاهَ "إجراء الاستفتاء" بوضوحٍ صارخٍ، وبطريقةٍ أثارتْ استغرابَ المراقبين، رافقتها دعاياتٌ من "شخصياتٍ يهوديةٍ إسرائيلية"؛ لكنَّ هذا الدعمَ، والرغبةَ الجامحة، قدْ تواريا أمامَ

"ضروراتِ التحوُّل الأمريكيّ"، في قراءة ما يجري، وما تريده "الولايات المتحدة"من الإقليم، مقابل رعايته.

لكنْ ثمَّةَ إصرارٌ "لرئاسةِ الإقليم"، تمثَّلَ في "إجراء الاستفتاء" في موعده، في خطوةٍ "مخالفةٍ لدستور العراق" للعام ٢٠٠٥، الذي أسَّسَ لنشأة الإقليم وصيانته؛[٤١] الأمر الذي دفعَ "بالولايات المتحدة"–حليفَةِ بغداد، وكوردستان–لإبداء الرغبة في الإبقاء على الوضع الراهن، وحدود المنطقة، وأنْ لا يطرأ عليها تغييرٌ–ما لَمْ تسبقهُ وتؤهِّلُ لهُ اتفاقاتٌ وتوافقات؛ تفوق توقُّعات الإقليم "المتسرِّعة"–لكثرة الفواعل المعنيَّةِ، وتفاوت أهدافهم الاستراتيجية، والاعتبار بما يجري في سوريا، وفي العراق–من متغيرات وتحوّلات المواقفِ– لطيِّ صفحةِ الإرهاب، والاننهاء من الحرب عليه، كذلك.

ولهذا كان لرفض الأمريكانِ،"إجراء الإقليم الاستفتاء"، وتضييق الخناق عليه، فقد خالف رغبتها، التي تحوَّلت من موافقتها المبدئية عليه، إلى التوجيه بإلغائه؛ فالأمرُ يخضعُ "للحسابات الأمريكية"، وللتبدُّل السريع، الذي تشهده المنطقةُ، وتحالفاتها وأزماتها؛ ولا سيَّما"الأزمة السوريةُ"، وتحوُّل الأمريكان عن رغبتهم في "استقلال الإقليم"–في الوقت الراهن– وما يفجِّرُهُ من قضايا تربك: الإيرانيين، والأتراك، إلى ما كانَ من "مستجدات الرؤية الأمريكية"، في تقديم ورقة إنشاء، قوات كورديةٍ سورية، في سوريا ودعمها، بما يحقِّقُ فتحَ جبهاتٍ جديدةٍ:للروس، وإيران، وتركيا، والنظام، وداعش، جملةً واحدةً؛ وفي ترتيب ما يحمي "المصالح الأمريكية" في نفط سوريًّا، وحمايةِ مناطق استخراجه؛ وفق ما تكشَّفَ عقب العام ٢٠١٧، وتوضَّحَ بشكلٍ رسميّ وصريحٍ، في العام ٢٠١٩؛ بالقول:أنَّ "الولاياتِ المتحدةَ"، تحمي"مناطق شرق سوريا النفطية"، بإرسال تعزيزات فيها، وفق "جونثان هوفمان" بوصفه متحدِّثاً، باسم "وزارة الدفاع الأمريكية" البنتاغون، الذي برَّرَ ذلكَ بتأكيده، أنَّ منافعَ النفط وعوائده، تعزِّزُ "قوات سوريا الديمقراطية""قسد"، التي قاتلتْ بجانب التحالف، في قتال"داعش"، ولتكون مصدرَ إيراداتٍ لها، وتديمُ معركتها؛[٤٢] عقب تصريح "الرئيس الأمريكيّ ترامب"في ٢٠١٩/١٠/٢١، بنشر قوات أمريكيَّة في سوريا، على حدود الأردن، وإسرائيل، ومناطق النفط لحمايته.[٤٣]

المبحث الثالث: التحالفات والتفاهمات الرافضة لاستقلال الإقليم، ولاستفتائه:

بدت الأفعال، وردود الأفعال في المنطقة– على قضايا منها الاستفتاء– مؤشراتٍ، تؤكِّدُ الفرض الأساس للبحث، المتَّصل "بانحسار دور القوى الدولية في المنطقة،

لصالح الفاعلية للقوى الإقليمية"–لكنّه لا يعني غياب القوى والفواعل الدولية عن المشهد؛ بل كانت متابعة الأحداث توافق مجرياتها، خشية الانزلاق إلى ما لا تحمدُ عقباهُ، مما يعكِّر صفو السلام والاستقرار العالمي بما فيه المنطقة، جملةً واحدة؛ فقد كانت مطالب "تأجيل إجراء الاستفتاء" ذات أصداء واسعة؛ ومن بينها موقف "الاتحاد الأوربي"، الذي أكَّدَ ضرورة تأجيل إجرائه، لمعرفتهم بآثاره في المنطقة، وفي العالم كذلك؛ مؤكداً "دعم الاتحاد الدائم، لصالح وحدة أراضي العراق، وسيادته"[٤٤]– وفق ما يأتي بيانه:

المطلب الأول: "التوافق التركي الإيراني" مع موقف العراق، إزاء الاستفتاء، ومخاطره المستقبلية:

أمَّا "التنسيق التركي–الإيراني–العراقي"، بشأن الإقليم، وكذلك ما أعقب الاستفتاء: فإنَّ من أبرز ما يمكن تسجيلُهُ–في ظلِّ "التعاون التركي/الإيراني"، وتوافقهما تُجاهَ الاستفتاء–ما سجَّلَ سابقةً في إطار "التأثير الإقليميّ" في قضاياه، بما يفوق "التأثير الدوليَّ" من خارج المنطقة، في ظلِّ سرعةِ تنسيق المواقف، والعملِ لتنسيقِ الرؤى، وفي "صياغة الخطط المستقبلية"، "بين إيران وتركيا"، وتعاونهما مع "حكومة المركز ببغدادَ"، والتنسيق معها، لإيجادِ حلٍّ يحقِّقُ مصالحَهم التوافقيةَ، ويحفظُ "الوحدة الوطنية" لكلٍّ منهم، "بصيانةِ وحدةِ الأراضي"، والنسيج المجتمعي، بمكوِّناتِه كُلِّهَا، وفقَ قناعات الدول الثلاث، إزاء تعرُّضهما–وتعرُّض وحدةِ أراضيها، ووحدة شعوبها–وفق رؤاهم الثابتة، فيما يخصُّ هذا الموضوع–للخطر، بسبب الإقدامِ على "إجراءِ الاستفتاء"؛ بما يجعل "الدورَ الإقليميَّ" أمراً له أثره الواضحُ، في سيرورة ما سيطرأُ فيه، وما سيؤول إليه، وبما يضغطُ تأثير الدور العالميّ في المنطقة؛ إلاَّ ما وافق منه، إرادات القوى الإقليمية، الفاعلةِ المعنيَّةِ بالأزمة، والتي أكَّدَتْ رفضها للاستفتاء، وتمسُّك بلدانهم المستقليّ برفضه؛[٤٥] ولعلَّ ما يمكن تسجيلُه، إزاء هذا الأمر نقاط أبرزها:

أوَّلاً: أنَّ تهديدات "الولايات المتحدة"، الموجَّهة لإيران، وما تريده "الإدارة الأمريكية"، من إعادة النظر، في تقييمها "للبرنامج النووي الإيرانيّ"–المبرم في العام ٢٠١٥، "باتفاق ٥+١"–والانسحاب منه فيما بعدُ؛ كان ذا أثرٍ، في "التقارب الإيرانيّ مع تركيا"، إضافةً إلى "تحالُفِ إيران مع روسيا"–زيادةً على تفاهمهم جميعاً–حول "الأزمة السوريةِ"، بأن تنضبط حركة "القوى المتصارعة" فيها، بما يمكنهم التوافق عليه، وما يبقي–بالنتيجة–"خيوط الأزمة السوريةِ"، في إيديهم، ولا سيَّما في وقتٍ انسحَبَتْ فيه، جُلِّ القوات المنتشرة، في سوريا، التابعة

للولايات المتحدة الأمريكيّة؛ لتتشكّلَ-من تلكم القوى-"قوّةٌ اعتباريَّةٌ"، تجمعها "وحدةُ الرؤية"، "ووجهةُ المصلحةِ"؛ تحولُ دون إحداث أي تغيير، في الدول ذات المناطق الكوردية، ولاسيَّما العراق، وإقليمه الكورديّ، وإيران، وتركيا؛ مع ما كانَ من محاولاتٍ للسير قُدُماً نحو "استقلال إقليم كوردستان العراق"- تدلُّ على ضمور "التأثير الأمريكي المباشر" في المنطقة، ولا سيما في سوريا- وأدَتْها عواملُ، أبرزُها:

١. تكثيف "التواجد التركيُّ" في سوريا، وتنامي تأثيره، بتنسيق "المواقف التركية" مع: روسيا، وإيران، وحتَّى مع "النظام السوري" مؤخَّراً.(٤٦)

٢. تقديم "الإدارة الأمريكية"ممثَّلةً "بالرئيس ترامب"، مصالحَهَا في كسب"الرأي العام الأمريكيّ"، قبيل معركته الانتخابية القادمة الصعبة، لترميم صورة الإدارة، وقد بدت "جابياً" لا تفقه غير جني الأموال-"بليونز أند بليونز، أند بليونز"-وإن على حساب مواقفها، ومراعاتها الحلفاء التقليديين.

٣. ولَّد ما ذكر في النقطة أعلاه، تخلّي "الإدارة الأمريكية"، عن رغبة السعودية في الإبقاء على "الوجود الأمريكي الفاعل" في سوريا، وكذلك، تخلّيها-بانسحابها والتخلّي عن حمايتها-عن "قوات سوريا الديمقراطية" المعروفة "قسد"، ودلَّ عليه، أسلوب الاستخفاف من التهديد الصادر عن "قسد" بنيَّتها التحالف مع النظام، فردَّ"ترمب": تحالفوا مع الشيطان؛(٤٧) ما ينبئُ بوجود "صفقةٍ" مع الأطراف الأبرز في "الأزمة السورية"، تضمنُ "مصالح الولايات المتحدة"، لقاء تخلّيها عن دعم "قسد"، فيما وعدتهم به "الولايات المتحدة"، بما يقترب من إقامة إقليمهم شمال سورريا، وبما يدعم تطلُّع الكورد، في اندماج الإقليم "بإقليم كوردستان العراق"، وتوفير منفذ بحريٍّ للأخير؛ يسهم في بناء علاقاتٍ على المستوى الدولي-ويكسر عنهم طوق القوى الإقليمية الرافضة لاستقلالهم أصلاً-ويقرّبهم ذلك من إسرائيل، المرشحة للتحالف معها؛ ويبني لهم شراكات، متعدّدة المستويات؛ وهو ما تشتهيه إسرائيل، والكورد في سوريا، "وإقليم كوردستان العراق" كلُّهم بأجمعهم.(٤٨)

ثانياً: ثمَّةَ أمر آخر، يتَّصل بتركيا، حيثُ تمكَّنتْ من التحوُّل من: إدارة ظهر الاتحاد الأوربي لها، إلى حالٍ تديرُ فيه تركيا ظهرها "لأوربا واتحادها"، بالتحول من: المتعلّق بفعل الاتحاد وغاياته، إلى فاعلٍ، يتحرَّكُ إثرَ غاياته هو-نعني تركيا-باستحداث "نشاط استراتيجيٍّ في المنطقة"؛ لا يستبعد-استحضارها-إمكانيَّة التقارب مع أيٍّ من "الأطرافِ الإقليميَّةِ"، أو أيٍّ

"فاعل دوليٍّ" قريب؛ عقب ما أقامته من علاقات بإيران، وعزَّزت علاقاتها بالعراق، وبروسيا فيما يتعلَّق بالمنطقة، وما من شأنه رسمُ مستقبلها، بما يضمن مصالحها؛[٤٩] فالتحسُّسُ من استقلال "إقليم كوردستانَ العراق"، باتَ القضيَّةَ الأهمَّ، ولا سيَّما بعدَ تبدُّدِ طموحات تركيا، بالانضمام إلى "الاتحاد الأوربيّ"؛ وهو موقفٌ لتركيا، شكَّل تحديَّاً كبيراً، أمام المضيّ بمحاولة "استقلال إقليم كوردستان".

ثالثاً: من هنا تتبينُ حقيقةُ تخطِّي الكثير، من "قضايا المنطقةِ"، المجال الوطني، لتندرجَ تحت قضايا "المجال الإقليميَّ"، "وتحظى باهتمام دوليَّ"؛ لفداحة تأثيرها على الدول، التي وجدتْ نفسَهَا أمام تنسيق مواقفها، وتكامل جهودها، في تحالفاتٍ، اتَّسَمَتْ "بسرعةِ التغيُّر في خارطتها، وفي وجهتها، وفي أطرافها كذلك"، غيَّرَ أثرها "أنماطَ التحالفاتِ التقليديةِ"، وغيَّبَ مسوِّغاتها الأيديولوجيةِ، ليكونَ "تقديمُ المصلحةِ" حاكماً في "إنشاء تحالفات جديدةٍ" تحقِّقُهَا.

رابعاً: انعكست هذه الحقائق كلُّها، على مستقبل "إقليمِ كوردستانَ"؛ الذي لمْ يعدْ أمره معتمداً بشكلٍ أساسيٍّ، على "تطلُّعاتِ الكورد" أنفسهم، بوصفهم شعباً يسعى إلى "تقرير مصيره"، "وبناءِ دولته"؛ ولم تَعُدْ القضيَّةُ معلَّقةً-كذلك-بآمال موافقةِ دولةٍ ما، مهما تعاظمت قوَّتها، أو توطَّدتْ بهم علاقاتُهَا، وتغلَّضت لهم وعودُها.

المطلب الثاني: التحالفات التي أسهمتْ في الحفاظ على التوازن والتهدئة إزاءَ الاستفتاء:

لقدْ كانَ "للفصائل الكوردية" في سوريا، روابطُ تمتدُّ جذورُها، لما قبل نشأتها، من خلال علاقات إقليم كوردستان، "بحزب العمال الكوردستاني"، "وبالحركات الكوردية بسوريا"، كذلك.

وما يعنينا في هذا الموضع، التأكيدُ على أنّ ردَّةَ فعل "الولايات المتحدة"-إزاءَ تجاوز "سلطة إقليم كوردستان"، التي أصرَّتْ على "إجراء الاستفتاء" في موعده، والتقليل من شأنِ مناشادات الأمريكان للإقليم، بعدم إجرائه- جاءَ داعماً لتركِ الأمر، في الضغط على الإقليم، "للقوى الإقليمية المعنية" بشكلٍ أساس، وهي: تركيا، وإيران، والعراق؛ وأعطتْ الولايات المتحدةُ الضوءَ الأخضرَ، "للحكومة المركزية ببغداد"، للتعامل مع الاستفتاء، وفق الدستور؛ وقدْ عُدَّ خطوةً "غير شرعية وغير دستورية"من لدن "برلمان العراق وحكومته"؛[٥٠] وقدْ رفضتْ الاستفتاء كلٌّ من: الصين وروسيا وبريطانيا، في إطار "احترام وحدة العراق"، زيادةً على: تركيا، وإيران، وسوريا؛[٥١] فَتَعَنُّتُ "الولايات المتحدة" مع الإقليم-وفق تقييم الكورد للموقف

الأمريكي– يضرُّ بقضيَّتهم المركزية، ممثَّلةً بالسعي للاستقلال، بعد شروع "الولايات المتحدة"، بتدريبهم وتسليحهم ودعمهم، الممتد "لفصائل كورد سوريا"، الذي فُهِمَ في غير موضِعِهِ من لدنِ، "البارتي" في أربيل، "وقسد" شمالي سوريا.

ومن جهةٍ أخرى؛ فقد كان لعلاقات العراق، ولتحالفه مع "الولايات المتحدة الأمريكية"؛ ما جعل "الموقف الأمريكي"، أكثر توازناً، لهذا أدارت–الإدارة الأمريكيةُ–ظهرها لرغبة "رئاسة الإقليم"، ساعةَ إعلانها الإصرار على "إجراء الاستفتاء"؛ مع أنَّ الإقليمَ قد لمسَ دعم الأمريكان في قضيةِ الإبقاء على "رئاسة الإقليم"، خلافاً لمبادئ الديمقراطية، وتجاوزاً للاتفاقات والتوافقات، الحزبية الكوردستانية، بذريعة "قتال داعش"، ففهمَتْ منه "رئاسة الإقليم"، أنَّها ستكافأُ، لأنَ العام ٢٠١٧ عامُ إنهائه.(٥٢)

ولَمْ تتمادى بغدادُ ضدَّ "إقليم كوردستان"، بتضييق الخناق عليه، ولا التفكير"بإلغاءِ الإقليمِ" والنكوصِ عنه إلى محافظات؛ وبقيت بغداد تتعامل مع المشكلة في إطار دستوريّ؛ يظهر نوايا بغداد في احترام بقاء الإقليم، في إطار استمرار "النظام الفدرالي".

ما يخصُّ بغداد–إذن–وما تحقَّق في ظلِّ علاقاتها بالإقليم، وما شكَّله الاستفتاء من منحًى خطيرٍ، من حيث نتائجه على الإقليم؛ يمكن متابعة آثار معالجته في ظلِّ علاقات بغداد بأربيل، والمركز بالإقليم، بما يُعدُّ لصالح "النظام الاتحاديّ"؛ بتخفيف حدّة التعامل مع أربيل، وبضبط الردود على الاستفتاء، في إطار ضغوط، تحفظُ الودَّ، ولا تفسد ما تحقَّق–من قبل– من مكاسب؛ وفق الآتي:

أوَّلاً: ضبط الردِّ، الخاص ببغداد، بمسارين:

١. الاحتكام للقضاء، لحلِّ النزاعات بين المركز والإقليم.

٢. عدم التمادي، لتمكُّن بغداد من معاقبة الإقليم، إلى حدِّ التلويح بإلغاء الإقليم، أو النكوص، إلى ما قبل ما بناه "دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥"، فيما يتَّصل "بالنظام الفدرالي"، من جهة، وبحقوق الكورد وكوردستان، في الإقليم، والمركز.

ثانياً: أثر الدور الكورديّ، في "العملية السياسية ببغداد"، واستمراره من بين الفواعل؛ ويمكن في إطار مراعاة نقطتين:

١. حقَّقَ انفتاح الكورد على بغداد"، للجانبين ثمراتٍ، تخصُّ بغدادَ، وتشملُ الإقليم، والقوى الكوردية ببغداد؛ عقِبَ إجراءِ "الانتخابات البرلمانية العراقية"، في ١٢/مايو/٢٠١٨؛ بما

تمثِّله "القوى الكوردية الرئيسة"، بكونها عامِلَ ترجيح للكتل، وبالتالي عاملَ دعمٍ، لمن سيمسك بخيوط الحكومة، "وبرئاسة مجلس الوزراء"، جملةً واحدةً.

٢. وقد أفرزتْ أحداث الاستفتاء، وما أعقبَ إجراءَه، أفرزتْ قوًى كوردية، كادتْ أن تكون–بمساندة بغداد مواقفها– الرافضة للاستفتاء، والتي عدَّتْهُ تفرُّداً، من لدن "قيادة البارتي بسلطة إقليم كوردستان"، وهم: القوى المؤتلفة في، تجمُّعٍ سياسيٍّ، أفرز "كتلةً انتخابيةً"، في انتخابات: العراق، وأربيل، ممثلين: بالتغيير ، "والجماعة الإسلامية"، "والاتحاد من أجل العدالة والديمقراطية"، بقيادة "برهم صالح"؛ والتي أسست علاقات مقدرة ببغداد، "وبحيدر العبادي"؛ أنعشتْ آمال "سلطة الإقليم"، وقواه السياسية؛ ودفعها للمطالبةِ بإعادة نسبةِ الموازنة إلى ما كانت عليه(من ١٢% إلى ١٧%)، والمطالبة بإجراء توازن أمنيٍّ، في "المناطق المتنازع عليها" بين الإقليم، "والحكومة المركزية ببغداد"؛ وأبقتْ على مستوًى مرتضًى، في "العلاقات بين بغداد والإقليم"، دون تصعيد ردود أفعال بغداد؛ بل ضبطها للمحافظة على "النظام الاتحاديّ".

وممَّا خفَّفَ حدَّةَ مواقف بغدادَ؛ تَقَارُبُ إيران مع الإقليم، من ناحيةِ:"الاتحاد الوطني الكوردستاني" بالسليمانية، والذي تربطه بإيران "علاقاتٌ تأريخية"، وكذلك علاقاتها، مع "الحزب الديمقراطي الكوردستاني"، الممسك بزمام السلطة بأربيل؛ وأبدى الأخير–لإيران خلال زياراتٍ سريةٍ– استعداده للتعاون مع إيران، في مجالات كثيرةٍ؛ فلإيرانَ ما يدفعها، لترحِّبَ بهذا العَرْضْ، وقد أُثقلَ اقتصادُها، مثلما أُثقِلتْ استراتيجيتُها؛ في وقتٍ لوَّحتْ"الولايات المتحدة"فيه بالانسحاب من "الاتفاق النووي"–وقد فعلتْ فيما بعدُ–ليدفع إيرانَ، لفتح المعابر بدءاً بمعابر أربيل؛ وقد أثَّرَتْ إيران، على بغدادَ لتخفيف حدَّةِ تعاملها للإقليمِ؛ في ظلِّ صفقاتٍ، عقدت بين "إيران والإقليم"، يؤكِّدها فتح منفذ"حاجي عمران" .[٥٣]

وتكمن أهمية موقف إيران، من أربيل:

أوَّلاً: هذا "الاتفاق الإيرانيّ"، أبرم مع "سلطة الإقليم"، الممثلة–في هذا الاتفاق–إرادة "البارتي" "الحزب الديمقراطي الكوردستاني"، "ورئاسته البارزانية":

١.فهي قضيَّةٌ تُكسِبُ إيرانَ، "مكوِّناً سياسيًّاً" مهماً، بجانب علاقاتها المتينة"باليكيتي"، "الاتحاد الوطني الكوردستاني"؛ يجعلها مستحكمةً بأقوى حزبين، في أكبر محافظتين في

الإقليم، وأعلاها تأثيراً؛ فقد تحالفا لتشكيل حكومات الإقليم، ولهما أبرز الأثر في تقرير سياساته، ونسج علاقاته، وبناء تحالفاته.

٢. تأثير إيران يمتدُّ، على الأحزاب الأخرى، بكونها ملجأً "للأحزاب الكوردية" فترة الهجرة، خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، من بطش "نظام العراق" وقتها بهم؛ ومنها:"الحركة الإسلامية"، "الجماعة الإسلامية"، "والاتحاد الإسلامي".(٥٤)

ثانياً: بفتح المعابر نحو أربيل تحديداً، والإسراع بتنفيذه، دليلٌ على وجود "صفقةٍ إستراتيجيةٍ"، تشكِّلُ لإيرانَ عاملَ دعمٍ، أمنيٍّ لها، وينعكس على الكورد، في المناطق الكوردية في إيرانَ، ليكون الاستفتاء، فاتحَ خيرٍ لإيران، في قضيَّتين:

١.منعه "إقليم كوردستان العراق" من المضيّ بمشروع استقلاله؛ وفي هذا مكسبٌ بمنعه أن يكونَ ندَّاً، ذا سيادةٍ مستقل عن بغداد، ويبقي الإقليمَ حلقة أضعف في علاقاته بإيران.

٢.أن يعين الإقليمُ إيران، بتهدئة مناطقها الكورديَّة، وشعبها الذي عانى من "النظام الإيرانيّ"، واستهداف قياداتهم التحرريين، تحت تهمة "الخيانة العظمى"لإيران.

وفيما يتَّصل بتركيا، فقدْ أسهمتْ بالتحكُّمِ، في حال ما بعد الاستفتاء، خلال:

أوَّلاً: ضبط العلاقة بالأطراف المعنية، بالردِّ على "استفتاء إقليم كوردستان"، وفق الآتي:

١.تقاربت تركيا وإيرن بشكلٍ ملفتٍ، مهَّدَ لتحالفِهما؛ فصار ممكناً اتفاقهما، حولَ القضايا الشائكة والمتشابكة، التي لم يكن–لوقت قريب قبيل الاستفتاء–يتوقع اتفاقهما عليها؛ لتقاطع مصالحهما، وتصادم من يمثلهما، لا سيما في الساحة السورية، بشكلٍ؛ أضفى سمة "البراغماتية" على استراتيجيتهما؛ مع أنَّهما يدَّعيا: حمل صبغةٍ مبدئية، وقيمٍ عابرةٍ للمادِّيَّة.(٥٥)

٢.ما يخص التعاون"الاستراتيجي" مع بغداد، فيما يعانيه الطرفان، ولا سيَّما في ظلِّ، ضعفِ العراق دون ضبط الأمن، والمسك بخيوط الاستقرار، في مناطق ما حول الموصل؛ وما يعانيانه معاً، من وجود قوَّةٍ دخيلةٍ، تتمثَّل "بالفصائل الكوردية" الوافدة من وراء الحدود، عبر حدود تركيا تحديداً، وما قُدِّم من "قيادة إقليم كوردستان" لها، قبل أن تحنثَ تلك القوة بتعهُّداتها للإقليم، بمنحه صلاحية المسك بخيوط الأمن فيما حول الموصل، لتمكين الإقليم وقواته "البيشمركة"، من فرض سطوته عليها؛ بما يخدم التفاوض عليها مع بغداد، فيما بعد؛

بوصف بعضها مناطق متنازع عليها؛ لكنَّ القوة سيطرت لا سيما على سنجار، وما حولها، فكانَ أن مُنحَت تركيا صلاحيات، من بغداد، تمكنها من ملاحقة تلكم القوة؛ ويحقق لبغداد وأنقرة منافع؛ سوَّغها عدم شرعية إجراء"استفتاء إقليم كوردستان"، في وقته.(٥٦)

ثانياً: ضبط العلاقة بالأطراف الكوردية:

١.ما يخص الاستفتاء: بإعادة النظر في الأطراف، ذوي العلاقات المميزة مع تركيا، والمستفيدة منها استراتيجياً، واقتصادياً، وبينهما "تبادل تجاريٌّ نفطيٌّ"، يقابله سلعيٌّ وافد للإقليم، وأعني به "البارتي" بوصفه حليفاً لتركيا، وتسنده في إطار التوازنات السابقة، الداخلية–في الإقليم–تحديداً؛ فقد كان ضغط تركيا خارجَ توقُّع الإقليم؛ ولا سيما في ظلِّ "تخلِّي الولايات المتحدة" عن دعم الاستفتاء، وقد جاء إجراؤه خروجاً عن خيمتها، ومخالفةً لموافقتها، وكأنَّه تلويحٌ من الإقليم بإمكانية التفلُّت عن "علاقاته بالولايات المتحدة"، والاتجاه نحو بناء علاقاتٍ تؤسِّسُ لشراكاتٍ، متعدِّدةِ المستويات مع روسيا؛ والاستعانة بعلاقاتها الوثيقة بإسرائيل، وبالسعودية من ذلك، والتي تعدُّ استقلال الإقليم، ضاغطاً إستراتيجياً مهماً على إيران؛ لإشغالها عن جبهة الخليج، وعن اليمن جملةً واحدةً؛ فجاء حصار أربيل، خانقاً لمْ يكن متوقعاً بلوغه ما قد بلَغَهُ؛ وهو أمرٌ يسجِّلُ تحوُّلاً ملحوظاً، في رؤية السعودية، ودولٍ أخرى عربيَّةٍ، ساعةَ كانتْ ترى في "وحدة العراق" مؤثِّراً مباشراً، يسهم في "وحدة الصفِّ العربيّ"، وترى في "أمن العراق"، ضماناً "للأمن العربي" كلِّه؛ وقد سعتْ إلى إعادة العراق، إلى محيطه الطبيعيّ العربيّ، من قبل.(٥٧)

٢.ما يخص الداعمين (لقوات حزب العمال الكوردستاني التركي)، وتحديداً "الاتحاد الوطني الكوردستاني"، فقد أطبقت عليه تركيا حصاراً– كذلك–لا يقلُّ عمَّا تعانيها أربيل؛ ولا سيما "الحصار الجوي"، "وحظر الطيران" من السليمانية وإليها؛ فقد دعمَ "اليكيتي" تلك القوات، التي تعدُّها تركيا مارقةً إرهابيةً؛ ومن ناحيةٍ أخرى، فقد حدَّدتْ تركيا من علاقاتها؛ التي كانت جيدةً، مع "الاتحاد الإسلامي الكوردستاني"، الذي بدأ في السنوات الأخيرة، بالتفلُّت في التعاطي–بشكل تقبله تركيا–مع القضايا والأحداث، التي تمسُّ تركيا والإقليم؛ فتحوَّلتْ مواقف"اليكرتوو" إلى تغليب السياسة، والمصلحة القومية، ومنها ما كان من شجبهم الضربات؛ التي استهدفت بها تركيا قرى، فيها قوات "حزب العمال الكوردستاني التركي" في العراق.(٥٨)

الخاتمة:

وبعدُ، فقد جرتْ الأمور –إذن–بما تشتهيه "الدولُ الإقليمية"؛ مؤكَّدَةً إمكانيَّةَ وصول حلٍّ للكثير من "مشكلات المنطقة"، بتنسيق قواها الفاعلةِ والمعنية بتلكم القضايا؛ وهو أمرٌ أحرجَ "الولايات المتحدة"، وفرَّغ فاعلية موقفها، الداعم "لإقليم كوردستان"، من تحقيق ثمرات مساعيه، بعد "إعلان نتائج الاستفتاء"، زيادةً على رغبة "الولايات المتحدة الأمريكية"، في عدم المضيّ بنتائجه، والعمل وفق مقتضياته، فقدْ باتَ أمراً–قبل تنامي "دور الفواعل الإقليمية" وتحالفاتها– يُعَرِّضُ للخطرِ مصالح الولايات المتحدة، "وتحالفها الاستراتيجي"، المتميز مع العراق.

يمكن استخلاص أبرز ما جاء في البحث، فيما يأتي:

لقد أكَّدَتْ "رئاسةُ إقليم كوردستانَ"، عزمها بإجراء الاستفتاء، على "استقلال الإقليم"؛ مع ما أثاره من موجةِ رفض على المستويات:

أولاً: المستوى العالمي: ممثلاً بالموقف الأمريكي"المعلن"، وموقف دول الاتحاد الأوربي.

ثانياً: المستوى الإقليمي: ممثَّلاً بموقف تركيا، وإيران؛ بوصفها القوى الأبرز المعنية بالأمر.

ثالثاً: المستوى الوطني: ممثَّلاً بحكومة بغداد المركزية، وموقف "القوى السياسية" فيها.

رابعاً: المستوى المحلّي: ممثَّلاً بقوى وأحزاب ومواطني إقليم كوردستان نفسه.

وقدْ ولَّد إجراءُ الاستفتاء، مواقفَ عديدةٍ، كشفت عن أمورٍ، من أهمُّها:

١. شكَّلَ الاستفتاء خرقاً واضحاً، "لدستور العراق الفدرالي لسنة ٢٠٠٥"، وقد كان للكورد في كتابته دورٌ بارز، بوصفه دستوراً يلبّي طموحاتهم؛ ويشرّعُ كيانَهم.

٢. وجود نيَّة مبيَّتةً "لرئاسة الإقليم" ممثلة "بالسيد مسعود بارزاني"، تستهدفُ خلط الأوراق سياسياً في الإقليم، في محاولة للاستمساك بسلطته؛ شكَّل خرقاً سياسياً، لما اتفقت عليه الأحزاب الكوردية، التي مدَّدت فترة رئاسته، حتى العام ٢٠١٥، مقابل التخلي عنها، وتمَّ ذلك بإشراف مندوبين عن "الأمم المتحدة"، "والولايات المتحدة الأمريكية".

٣. وجود تجاوز لإرادات "القوى الإقليمية" كتركيا وإيران، فهما جارتان، وفيهما "أقلية كوردية"، وتربطهما بالعراق علاقات متينة، ويسهمان بتموين أسواق كوردستان بشكل رئيس، زيادة على تزويده بالطاقة، والدعم السياسي، والاستراتيجي، واللوجستي.

وقد تأكَّدَ فشل الاستفتاء، مع إجرائه، من جانبين:

الأول: فشله إجرائياً، بدءاً بما سُجِّلَ من ضعفِ الإقبال على الاستفتاء، والتصويت بالرفض، لتجاوزه "الإرادات السياسية للأحزاب الكوردية"، وما يترتب عليه من استمرار "السيد البارزاني والبارتي في السلطة"؛ حسب مراقبين.

الثاني: من حيث آثاره، فقد ولَّد مواقفَ إقليميةً، ترفض إجراءه ونتائجه معاً، لما له من آثار، تستثير المكونات الكوردية، بتركيا وإيران، وسوريا.

وأثمر الاستفتاءُ تنسيقاً– قلَّ مثيله –لحلِّ "قضايا إقليمية"؛ كشفت أموراً، أبرَزَهَا:

١. تحجيم الدور العالمي، لحلِّ "قضايا المنطقة"، فلم تَعُدْ "القوى الكبرى الدوليةُ" الفاعِلَ الوحيد، وليست الفاعلَ المؤثِّرَ الأولَ في المنطقة.

٢. إمكانية حلِّ "قضايا المنطقة" من قوى إقليميّة معنية؛ تنسيق مواقف: تركيا، العراق، وإيران؛ كشف عن إمكانية تبوُّء"الدول الإقليميةَ" مكانة أولى، ومن بينها كذلك "إقليمُ كوردستان"لتنامي تأثيرِه؛ لتسهم كلُّها، في وصف حلٍّ لقضايا المنطقة.

٣. أكَّدتْ الآثارُ التي حققها إجراءِ الاستفتاء، ضرورةَ جعل خَيارِ السلامِ، وآفاق تعاون– القوى الإقليمية–أقرَبَ لها من خيار الحرب، وأوسع أُفقاً من التنافس، خلال إمكانية تنسيق المواقف، وتفعيل العلاقات الدبلوماسية، وإكثار اللقاءات، بهدف معالجة، أبرز"قضايا المنطقة"؛ لضمان مصالحِهم جميعاً؛ بتحقق صيانتها، بما يجعلُ "السلام الدائِمَ" أمراً يَسيرَاً تحقيقُهُ.

---

(١) "معاهدة سيفر"، عبد الوهاب الكيالي، (ضمن)"موسوعة السياسة"، المؤسسة العربية، بيروت:١٩٩٣، المجلد الثالث، ص ٤٠٣.وينظر؛ "الأكراد بين الفيدالية والانفصال"، د.رضا محمد هلال، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٥، المجلد ٥١، يوليو ٢٩١٦، ص١٢٤–١٢٥.

(٢) ينظر؛ "معاهدة سيفر"، موقع الجزيرة نت، شوهد في ٢٠٢٠/٢/١١؛ https://www.aljazeera.net/ .

(٣) "هل تستعيد تركيا إمبراطوريتها بانتهاء معاهدة لوزان٢٠٢٣ "، شذى خليل، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٧ يونيو ٢٠١٧، https://rawabetcenter.com/ .

(٤) ينظر؛ المصدر السابق نفسه.

(٥) فقد ترجع أسباب الانقلاب نفسه إلى "هواجس الدول الغربية"، من عودة تمدُّد النفوذ التركي في المنطقة، على حساب أطرافها.

(٦) الجذور التأريخية للقضيَّة الكرديةِ، هوشنك أوسي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تحرير :خالد عقلان،اسطنبول٢٠١٧،ص٢.

(٧) العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، د.إسماعيل صبري مقلد، المكتبة الأكاديمية، القاهرة: ١٩٩١، ص ١٠٦.

(٨) المصدر السابق، ص ١١١-١١٤.

(٩) لمزيد من التفصيل، يُنظر؛ حماية الأقليات الدينية والإثنية واللغوية في العراق، دراسة في الأطر الدولية والإقليمية والوطنيةِ، د.سعد سلوم، جامعة الكوفة، كلية الآداب،قسم المجتمع المدني،٢٠١٧. وينظر؛الأقليات الدينية في العراق-تأريخ وحضارة،د.هدى علي كاكه يي، ط١، دار عدنان، ٢٠١٩.

(١٠) حماية الأقليات الدينية والإثنية واللغوية في العراق، دراسة في الأطر الدولية والإقليمية والوطنيةِ، مصدر سابق، ص ١٨٧.

(١١) العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، مصدر سابق، ص ١٠٢.

(١٢) المصدر السابق، ص ١٠٢-١٠٥.

(١٣) المصدرُ السابق،ص ٣-٤. عن؛ كردستان مستعمرة دوليَّةٌ، إسماعيل بيشيجكي، ترجمة:زهير عبد الملك، دار ABEC ستوكهولم،١٩٩٨، ص ١٧.

(١٤) الجذور التأريخية للقضيَّة الكرديةِ، مصدر سابق، ص ١٩-٢١.

(١٥) "المعضلة الكردية في العراق..عوامل التأزم والمستقبل"، د.سعد ناجي جواد، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٣، المجلد ٥٣، يوليو ٢٠١٨، ص ٤٩-٥٠.

(١٦) ينظر؛ بيان ١١ آذار ١٩٧٠، وقانون الحكم الذاتي رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤. موقع مقاتل من الصحراء، http://www.moqatel.com

(١٧) نفس المصدر البسابق، ص ٢٢.

(١٨) برنارد لويس: صاحب نظرية نشر الديمقراطية لمواجهة "الارهاب"، موقع BBC Arabic، ٢٠١٨/٥/٢٠، https://www.bbc.com/arabic/world-44189406 .

(١٩) دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، المادة (١) من الباب الأول"المبادئ الساسية"؛ ص ٣، موقع الدستور،/www.constituteproject.org/. ينظر؛ موقع رئاسة جمهورية العراق ، ص ٣. وينظر؛ "الأكراد بين الفيدالية والانفصال"، مصدر سابق، ص١٢٨.

(٢٠) تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق: موقع BBCعربي، http://www.bbc.com/arabic/middleeast .

(٢١) نفس المصدر السابق.

(٢٢) ومن الأمور التي، تجدُرُ الإشارةُ إليها، في مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يعدُّ مشروعاً، يترجمُ ملامحَ الرؤيةَ الأمريكيةَ حول المنطقة، والذي بدأت بوادره، عقب التفجيرات الإرهابية، في الولبايات المتحدة الأمريكية، "في ١١ سبتمبر ٢٠٠١"، وما أعقبها في سنة ٢٠٠٢، ممثَّلاً "بظهور استراتيجية أمنية أمريكية"، تعمل–بدورها–على الترويج للديمقراطية؛ والتصدي لأبرز تحديات المنطقة، وبما يربط المنطقةَ باتفاقات التجارة الحرة، لتكونَ بديلاً عن التكامل العربيّ،،،لكنَّ المشروع، قد تشكَّلت ملامحه الأولى، سنةَ ٢٠٠٤، عقب احتلال العراق، وما سيكون–في إطاره–من تغيير خارطة المنطقة، بما يضمن: صيانة أمن إسرائيل، وتسهيل شنِّ الحرب ضدَّ الإرهاب، وتحقيقِ إنهائِه. يُنظر؛ مشروع الشرق الأوسط الكبير،موقع الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net؛ ملخَّص كتاب: الشرق الأوسط الكبير...دلالاته وإشكالاتُه،ماجد الكيلاني، مركز الإمارات للدراست والبحوث الاستراتيجية، ط١، أبو ظبي: ٢٠٠٧.

(٢٣) "خريطة الشررق الأوسط بين الاستمرار والتغيي"، د.وليد محمود عبد الناصر، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٥، المجلد ٥١، يوليو ٢٠١٦، ص ٩٧.

(٢٤) لمزيدٍ من معرفتِه، ودوره في صنع السياسة الخارجية الأمركية، ينظر؛ زبيغنيو برجنسكي.. منظِّرُ السياسة الخارجية الأمريكية، موقع الجزيرة نت ، www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2017/5/28 .

(٢٥) برنارد لويس.. مهندس تقسيم الشرق الأوسط الذي كرمته إسرائيل وتركيا، موقع العين الإخبارية،٢٠١٨/٥/٢١، https://al-ain.com/article/bernard .

(٢٦) نفس المصدر السابق.

(٢٧) الهيمنة الأمريكية في المنطثة العربية ١٩٤٥–٢٠٠٣، رسالة دكتوراه، مقدمة من ، صبيح عبد الله غلام العامري، جامعة سانت كلمنتس العالمية، الولايات المتحدة الأمريكية،١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص ٩. عن: في أصول الجغرافيا السياسية، د. أمين محمود عبد الله، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة: ١٩٧٦، ص ١٥٨.

(٢٨) لمزيد من التفصيل حول الحرب الباردة، وبدايتها، ومظاهر نهايتها ودلالاتها، ينظر؛ العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، د.ثامر كامل الخزرجي، ط١، دار مجدلاوي، عمَّان: ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م، ص ١٦٩–١٧٥.

(٢٩) التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلاميّ، بروز الأبعاد الحضارية الثقافية، د.نادية محمود مصطفى، في مشروع " دراسة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل"، رابطة الجامعات الإسلامي، ط١، القاهرة:١٩٩٩، ص ١٧.

(٣٠) المصدر السابق، ص ٩٠.

(٣١) لمزيد من التفصيل، ينظر؛ د.ودودة بدران : الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد، د.ودودة بدران، (في) د. محمد السيد سليم، محرر النظا م الدولي الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤م.

(٣٢) المصدر السابق، ص ٩١-٩٢.

(٣٣) أشارت إلى مثل هذا التحوُّل، في مقالات الليبراليين الجدد، مصادر عديدة، من أبرزها : مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي، : د .نادية محمود مصطفى (في) مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١: ١٩٩٦، ج ٧، ص ٦٧-٧٠.

(٣٤) ينظر؛ عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، عبد الخالق شامل محمد، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط١، ٢٠٠٥، ص١١١.

(٣٥) المصدر السابق، ص ١٢٠.

(٣٦) السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة خيارات وتحديات وانتهاكات، د.عبد الغفور كريم علي غفور، وزينة كمال خورشيد آغا، ط١، مطبعة شهاب، أربيل: ٢٠١٢، ص١٠٩.

(٣٧) توجُّهات أمريكية تُجاه الشرق الأوسط، إعداد التقرير: فيليب سي ويكاوس، تحرير: جواد الحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط، سلسلة تقارير، رقم (١٥)، ص٨٥-٨٨.

(٣٨) إقليم كوردستان-ما بعد الاستفتاء-وتحركات حكومة بغداد(المستقبل والمآلات)، مصطفى جابر العلواني، مركز رؤيا للبحوث والدراسات ،٢٠١٨/١/١٧، http://ruyaa.cc .

(٣٩) "الاستراتيجية الأمريكية في الحرب على"داعش"وحدود الفاعلية"، محمد عبد العال عيسى، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٥، المجلد ٥١، يوليو ٢٠١٦، ص ٧٨.

(٤٠) إقليم كوردستان-ما بعد الاستفتاء-وتحركات حكومة بغداد(المستقبل والمآلات)، مصدر سابق.

(٤١) وهذا الأمر ولَّدَ تبايناً في المواقف الكوردية من الاستفتاء؛ الذي جعل مستقبل الإقليم ما بين: الانطلاقة الخجولة نحو استقلاله، أو النكوص السريع عن مكاسبه. ينظر مواقف: رئاسة العراق، وموقف حركة التغيير الكوردية، والجماعة الإسلامية، (ضمن) الإنصات المركزي، موقع خاص بالاتحاد الوطني الكوردستاني، العدد ٦٧٣٦، الخميس ٢٠١٧/٩/٢١، ص: ٤-٥.

(٤٢) البنتاغون: الولايات المتحدة لا تسرق نفط سوريا، موقع euronews، ٢٠١٩/١١/٨، https://arabic.euronews.com/2019/11/08/ .

(٤٣) خطط أمريكية للإبقاء على قوات لحماية المنشآت النفطية في سوريا، موقع DW، https://www.dw.com/ar/.

(٤٤) "الاتحاد الأوربي يعلن موقفه الصريح من استقلال كردستان"، موقع السومرية نيوز، ٢٠١٧/٩/٢٠، https://www.alsumaria.tv/news . وينظر؛ "ظريف: الاجتماعات في نيويورك ركزت على سلامة

الأراضي واحترام الدستور العراقي" الإنصات المركزي" لمكتب إعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني"، العدد ٦٧٣٦، السنة ٢٤، ص ٦ www.pakmedia.com .

(٤٥) المصدر السابق نفسه، تقلاً عن (الأناضول) في ٢٠١٧/٩/٢٠.

(٤٦) بغضِّ النظر عمَّا يعترضها من أزمات ميدانيَّة، شمال شرق سوريا.

(٤٧) "أول تعليق ل"قسد"حول تخلي واشنطن عن حمايتهامن العمليات التركيةشرق الفرات"، موقع أورينت نت، ٢٠١٩/١٠/٧، https://orient-news.net/ .

(٤٨) ولقوات سوريا الديمقراطية تفاهمات مع روسيا، بوصفها وسيطاً بين قسد من جهة، والنظام، من جهة أخرى، ومع تركيا كذلك.

(٤٩) ينظر؛ بواعث الدور الإستراتيجي التركي في الشرق الأوسط، مصطفى جابر العلواني، بحثٌ قيد النشر ،المقدمة ص٣.

(٥٠) "سؤال وجواب: استفتاء انفصال كردستان العراق" موقع BBC عربي، ٢٤سبتمبر ٢٠١٧، https://www.bbc.com/arabic .

(٥١) "مواقف دولية تدعم وحدة العراق وترفض استفتاء كردستان"، الجزيرة نت، ٢٠١٧/٩/٢٥، https://www.aljazeera.net/news .

(٥٢) "لقاء للباحث مع رئيس حزب اللاتحاد الإسلامي الكوردستاني"، د. أبو بكر علي، السليمانية، ٧ نوفمبر ٢٠١٧.

(٥٣) "إيران تفتح الحدود مع كردستان وأربيل تنفي تسليم منافذها الى بغداد"،موقع الصباح الجديد، ٢يناير ٢٠١٨، https://newsabah.com/ .

(٥٤) الحركة الإسلامية في كردستان،مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط٢ إدريس سيويلي، ص١٩، وما بعدها.

(٥٥) "العلاقة الإيرانية – التركية" حيدر الخفاجي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٧/٩/٧، http://www.bayancenter.org/ .

(٥٦) "تركيا في العراق: الثابت والمتحول في الدور والنفوذ"علي حسين باكير،موقع الجزيرة نت، ٢٠١٩/٦/١٨، https://studies.aljazeera.net/

(٥٧) لمزيد ممَّا يؤكِّدُ ما قيلَ أعلاه، يُنظر؛ "التصور الاستراتيجي العربي، لحماية وحدة العراق"، "ووسائل تحقيقه"؛ تصوُّرات إستراتيجية عربية لحماية وحدة العراق، مستور سعيدان دخيل الله العتيبي، رسالة ماجستير"علوم استراتيجية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض:١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، ص٩٩، وما بعدها.

(٥٨) "لقاء للباحث مع رئيس حزب اللاتحاد الإسلامي الكوردستاني"، مصدر سابق.